

الإمارات تطلق نظام البطاقة الذهبية لتعزيز مناخ الاستثمار



إقامات محدودة المدة.

وختم: "إن الإقامة الدائمة في الإمارات سوف تمنح للمتميزين وللمواهب الاستثنائية ولكل من يساهم بإيجابية في قصة نجاح دولة الإمارات. نريدهم شركاء دائمين معنا في مسيرتنا".

المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصرف)

كشف نائى رئس دولة الإمارات العربية المتحدة رئس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، عن بدء منح إقامة دائمة للمستثمرين وأصحاب الكفاءات الاستثنائية في عدد من القطاعات التي تعزز قدرة الاقتصاد على التأقلم مع وتيرة التحولات المتسارعة. وقال: "أطلقنا نظام البطاقة الذهبية في الإمارات. إقامة دائمة للمستثمرين والكفاءات الاستثنائية في مجالات الطب والهندسة والعلوم وكافة الفنون، وذلك في خطوة تهدف إلى تعزيز مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات إلى البلاد".

وكشف الشيخ محمد بن راشد أن الدفعة الأولى من مستحقي "البطاقة الذهبية" تشمل 6800 مستثمر يبلغ مجموع استثماراتهم نحو 100 مليار درهم (27.2 مليار دولار).

وتشير البيانات إلى أن عدد سكان الإمارات يصل إلى 10 ملايين نسمة، يشكل الأجانب نحو 90 بالمئة منهم. وتمثل الخطوة تحولا كبيرا في أنظمة دول الخليج، التي تعتمد عادة نظام الكفالة وتمنح الأجانب

74.2 مليار دولار خسائر قطاع النفط السوري

وتراجع إنتاج سورية من النفط خلال الحرب، من 385 ألف برميل إلى نحو 25 ألف برميل اليوم، كما تحولت سورية التي كانت تصدر قبل عام 2011، نحو 150 ألف برميل نفط بقيمة 5 مليارات دولار سنوياً، لمستورد لأكثر من 130 ألف برميل يومياً. وكانت صادرات النفط تشكل أكثر من 40 في المائة من عائدات التصدير ونحو 24 في المائة من الناتج الإجمالي لسورية و25 في المائة من عائدات الموازنة السورية.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

عاد قطاع النفط السوري لمسلسل الخسائر، إثر تشديد العقوبات المفروضة منذ العام 2011 على سوريا، بعد أن فَعَلَتْها واشنطن، ضمن حملة العقوبات المفروضة على إيران منذ يناير/كانون الثاني الماضي، ما أوقف إمدادات طهران النفطية لدمشق والمقدرة بنحو 66 ألف برميل يومياً، بعد أن تراجع إنتاج النفط السوري من 385 إلى نحو 25 ألف برميل نفط خام يومياً. وكشف وزير النفط والثروة المعدنية، علي غانم، عن أنّ خسائر قطاع النفط في سورية بلغت 74.2 مليار دولار، منذ بدء الأزمة عام 2011 وبسبب الأعمال الإرهابية.

زيادة كبيرة في ودائع البنوك المصرية



3504 مليار جنيه في نهاية كانون الأول (ديسمبر) 2018، أي بزيادة قدرها نحو 383 مليار جنيه خلال الفترة تموز (يوليو) - كانون الأول (ديسمبر) من السنة المالية 2018 - 2019.

المصدر (موقع اليوم السابع، بتصرف)

كشف البنك المركزي المصري، عن تسجيل ودايع البنوك زيادة كبيرة بلغت 1165 مليار جنيه، منذ تحرير سعر الصرف وحتى الآن، أي خلال عامين و3 أشهر، حيث سجلت ففي نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2016 نحو 2.714 تريليون جنيه، وارتفعت إلى نحو 3.879 تريليون جنيه في نهاية فبراير 2019. في المقابل أفصح البنك المركزي المصري، عن ارتفاع إجمالي الدين العام لمصر إلى 4.1 تريليون جنيه ما يمثل 78.2% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وذلك في نهاية كانون الأول (ديسمبر) 2018.

ووفقاً للبنك المركزي المصري، فإنّ نسبة 85.3% من الدين العام مستحق على الحكومة، و8.3% على الهيئات العامة الاقتصادية، و6.4% على بنك الاستثمار القومي.

وبلغ صافي رصيد الدين المحلي المستحق على الحكومة نحو